الرقمنة كرافعة لتعزيز الانخراط السياسي للمرأة المغربية

د. زيات بوشعيب
استاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري
جامعة السلطان مولاي سليمان ـ بني ملال
نورى التابت
باحثة بسلك الدكتوراه
مختبر الدراسات القانونية والسياسية
المملكة المغربية

ملخص:

يتناول هذا الموضوع كيف ساعدت الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة المرأة المغربية على المشاركة في السياسة وإيصال صوتها بشكل أسهل،فمن خلال منصات التواصل الاجتماعي والفضاء الرقمي، تمكنت النساء من تجاوز العقبات التقليدية والسيطرة الذكورية داخل الأحزاب، ونجحن في قيادة حملات انتخابية وتوعوية ذكية، وهو ما ظهر بوضوح في زيادة عدد المنتخبات ورئيسات الجماعات في استحقاقات 2021 ،لكن هذا النجاح لا يزال يواجه تحديات صعبة في الواقع؛ أبرزها ضعف ثقافة التعامل مع التكنولوجيا لدى بعض النساء، وانتشار ظاهرة العنف والتحرش الإلكتروني المقلق، بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية والقانونية التي تجعل استخدام المواقع الرسمية لتقديم الشكاوى أو العرائض أمراً معقداً،لذلك، يخلص هذا البحث إلى أن الحل يكمن في تدريب الفاعلات السياسيات وتطوير مهاراتهن الرقمية، مع تبسيط القوانين وحمايتهن إلكترونياً، لضمان مشاركة نسائية حقيقية وآمنة في صنع القرار العمومي المغربي.

الكلمات المفتاحية : الانخراط السياسي ،الرقمنة ،التأطير السياسي، تمكين المرأة،الانتقال الديمقراطي،التمثيلية النسائية. المشاركة النسائية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract:

This topic addresses how digitalization and modern technology have helped Moroccan women participate in politics and make their voices heard more easily. Through social media platforms and the digital space, women have been able to bypass traditional obstacles and male dominance within political parties, succeeding in leading smart electoral and awareness campaigns. This was clearly reflected in the increased number of elected women and female heads of local councils (communes) in the 2021 elections.

However, this success still faces difficult challenges on the ground. Most notably, these include a weak digital literacy among some women, the alarming spread of online violence and harassment, and administrative and legal complexities that make using official websites to submit complaints or petitions a complicated process. Therefore, this research concludes that the solution lies in training female political actors and developing their digital skills, alongside simplifying laws and protecting them online, to ensure genuine and safe women's participation in Moroccan public decision-making.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

يشكل النقاش الفكري والسوسيولوجي المعاصر حول قضية تمكين المرأة أحد المؤشرات الإستراتيجية لتقييم رهان التحديث السياسي، وعقلنة الممارسات المؤسساتية داخل الدول السائرة نحو ترسيخ دولة الحق والقانون والبناء الديمقراطي المستدام. ولم يعد التحول الرقمي الراهن، المتمثل في الثورة التكنولوجيات الناشئة وتحليل البيانات الكثيفة وحوسبة العلاقات الاجتماعية، مجرد انتقال تقني عابر في أدوات الاتصال والمعلومات أو مجرد قنوات مستحدثة لنشر الأخبار؛ بل أضحى بنية تفاعلية ملزمة ومتجددة تسهم في إعادة هندسة التوازنات السياسية، وتفكيك موازين القوى التقليدية التي كرست طويلاً إقصاء وتحجيم فئات اجتماعية عريضة في الفضاء العام، وفي مقدمتها النساء. فمن خلال إيجاد قنوات وبدائل تواصلية مرنة عابرة للحدود والقيود المادية والجغرافية والزمنية، نجح الفضاء الافتراضي في فتح نوافذ ديمقراطية بديلة، مكنت الفعل النسائي من التحرر الهيكلي والتدريجي من قنوات المشاركة النمطية، وأشكال الوصاية التقليدية التي اتسمت بها الحقول السياسية الكلاسيكية تاريخياً، مفسحاً المجال للمواطنة الرقمية التي تعطي الحق في المشاركة لكل فئات المجتمع شريطة إتقان أدوات التفاعل .

إن مقاربة هذا الموضوع بأبعاده المركبة وسياقاته المتقاطعة تقتضي منهجياً عدم الوقوف عند حدود التنظير الافتراضي لحركات التعبئة الرقمية العالمية، بل استكشاف المحك الميداني والواقعي لنجاعة هذه الأدوات التكنولوجية، ومدى قدرتها على التوطين الفعال والاندماج داخل بيئة سياسية ومؤسساتية وطنية محددة القواعد. من هنا، يبرز الحقل السياسي الدستوري المغربي كنموذج دينامي ومختبر حقيقي يتأثر بهذه التحولات المتسارعة ويعيد صياغتها؛ حيث لم تعد الرقمنة بالمغرب مجرد ترف تقني أو واجهة اتصالية، بل تحولت إلى آلية بنيوية تتقاطع مع الديناميات التشريعية والقانونية الهادفة إلى تعزيز التمكين التشاركي للمرأة، لاسيما بعد المكتسبات الحقوقية والسياسية التاريخية التي كرسها دستور 2011. وقد امتد هذا الزخم الرقمي ليتكامل مع المقتضيات القانونية التنظيمية المعدلة لنظام المحاصصة (الكوتا) في استحقاقات 8 سبتمبر 2021، والتي أفرزت طفرة غير مسبوقة صعدت بالتمثيلية النسائية كمياً وكيفياً، متوجةً بوصول المرأة لعمودية كبريات الحواضر المغربية وترؤس مجالس جهوية وترابية محورية، موازاة مع استخدام تقنيات التواصل الرقمي لتجاوز شح الدعم الحزبي والإعلامي الكلاسيكي.

بالمقابل، لا ينفصل هذا المشهد التمكيني الواعد والزخم الميداني المتنامي عن جدلية تفاعلية معقدة؛ إذ يصطدم طموح تملك الفاعلات والمنتخبات المغربيات للفضاء الرقمي بجملة من المعيقات البنيوية المركبة التي تحول دون الانتقال الكامل والسلس من عتبة التلقي التقني إلى مرحلة الفاعلية الاستراتيجية المستدامة. حيث تتقاطع المشاركة السياسية للنساء مع ترسبات الثقافية التقليدية المقاومة لتحديث النخب، وتتداخل مع ظاهرة العنف الرقمي الهادف لتشويه مبادرة المرأة الناشطة سياسيا. وينضاف إلى ذلك ما يُمكن تسميته بالضعف التشريعي والتعقيدات البيروقراطية والإجرائية الصارمة التي تطبع النظم المخصصة لتفعيل الديمقراطية التشاركية والعرائض الإلكترونية وفق القوانين التنظيمية 44.14 و64.14، وقوانين الجماعات الترابية، مما يفرز أحياناً نوعاً من التوجس وضعف الثقة بجدوى هذه الآليات، ويفرغها من شحنتها التعبوية النبيلة.

إن هذا التداخل بين المكتسبات المحققة والفرص المتاحة من جهة، وبين التحديات التقنية والتشريعية المقيدة من جهة ثانية، يفرض صياغة تصور بديل لا يكتفي بالتشخيص النقدي السلبي، بل يسعى إلى بناء رصيد معرفي رقمي للمنتخبات من خلال رفع

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كفاءاتهم في التعامل مع الآليات التواصلية الرقمية والرقابة المادية للسياسات العمومية، بالموازاة مع فرض إطار قانوني يحميهن من الاستغلال الرقمي، ولتمكينهن كفاعلات مساهمات في صناعة القرار وتوجيه المخططات التنموية بكل كفاءة واستحقاق.

الإشكالية المحورية:

بناءً على هذا السياق المفاهيمي والواقعي المركب، تتبلور الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في التساؤل الجوهري التالي:

إلى أي حد استطاع التحول الرقمي في إعادة تشكيل المشاركة السياسية للمرأة المغربية، وما هي طبيعة التحديات البنيوية والتشريعية ، وكيف يمكن الانتقال بها نحو مظاهر التمكين الميداني والتشاركي داخل المشهد الدستوري والترابي المغربي ؟

الأسئلة الفرعية:

– كيف ساهم التحول الرقمي في تفكيك بنى الهيمنة التقليدية وإعادة تشكيل المفهوم الكلاسيكي للمواطنة والقيادة السياسية النسائية؟

– ما هي تجليات ومظاهر التمكين السياسي الرقمي للمرأة المغربية في ظل الديناميات التشريعية والانتخابية لاستحقاقات 2021؟

– ما هي طبيعة المعيقات المجتمعية والتحديات التشريعية والتقنية التي تحد من فاعلية الانخراط السياسي الرقمي للمرأة المغربية؟

– ما هي معالم المنظور الجديد الكفيل بالرقمي بالمنتخبات لضمان مشاركة نسائية رقمية آمنة ومستدامة؟

الفرضيات:

– الفرضية الأولى : يُفترض أن التحول الرقمي قد ساهم بشكل إيجابي في إعادة هندسة التوازنات السياسية داخل المشهد المغربي، من خلال توفير فضاءات تواصلية بديلة عززت القدرات التعبوية والتواصلية للمرأة، وهو ما تُرجم ميدانياً في قفزة نوعية وحصيلة غير مسبوقة للتمثيلية النسائية والقيادية في استحقاقات 2021.

–الفرضية الثانية : يُفترض أن فاعلية هذا التمكين الرقمي لإنتاج سياسات عمومية مستدامة تظل كابحة ومقيدة بوجود نوع من التعقيدات التشريعية والإجرائية في قوانين الديمقراطية التشاركية (44.14 و64.14)، إلى جانب اختلاف النوع والعنف الرقمي، مما يجعل تطوير المنظومة القانونية لمشاركة المنتخبات شرطاً بنيوياً للانتقال نحو تمكين آمن وحقيقي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المناهج المعتمدة:

لتناول هذا الموضوع المركب الذي يجمع بين الأبعاد القانونية والتفاعلات المجتمعية والسياسية للمشاركة الرقمية للمرأة، تم اعتماد

عدة مناهج :

– المنهج البنيوي الوظيفي: تم اعتماده لتفكيك البنيات التقليدية والمؤسساتية في المغرب (الأحزاب، الفضاء العام، آليات الكوتا) وفحص كيفية تفاعلها مع الوظائف الجديدة التي فرضها التحول الرقمي، وتحديداً في فهم كيف أسهمت البيئة الرقمية كبنية تواصلية بديلة في إعادة صياغة أدوار المرأة للانتقال بها من الهامش إلى مراكز القرار وصناعة كتلة انتخابية فعالة.

– المنهج القانوني التحليلي: فرضته طبيعة الدراسة التي تقارب ترسانة قانونية وتشريعية مؤطرة للعملية السياسية والديمقراطية التشاركية في المغرب، من خلال توظيفه بشكل محوري لإخضاع القوانين التنظيمية المتعلقة بتقديم العرائض (44.14) والملتمسات (64.14)، وكذا القانون التنظيمي للأحزاب السياسية (29.11)، للتحليل والنقد.

–المنهج السوسيولوجي : لدراسة الظواهر والممارسات السلوكية في الفضاء الرقمي والتي لا يمكن تفسيرها بالنصوص القانونية وحدها، بل بالخلفيات الثقافية للمجتمع،من خلال تفكيك المعيقات الثقافية و رصد وتحليل ظواهر العنف الرقمي، وتأثير الهيمنة الذكورية التقليدية عند انتقالها إلى الفضاء الافتراضي.

– المقاربة الإحصائية: تم دمج لغة الأرقام والمؤشرات لإضفاء طابع الواقعية والمصداقية العلمية على الاستنتاجات النظرية، ورصد وتحليل المؤشرات الرقمية والنتائج الانتخابية المقارنة لاستحقاقات 2021 .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في مواكبته الأكاديمية للقفزة النوعية للتمثيلية السياسية للمرأة المغربية بعد استحقاقات 2021، من خلال رصد تحول الفضاء الرقمي إلى رافعة استراتيجية لتفكيك بنى الهيمنة التقليدية وبناء المواطنة المشاركة. وتتجلى قيمته العلمية والعملية في الانتقال من المقاربات القانونية الصرفة نحو تشخيص متعدد الأبعاد يربط البيئة التكنولوجية بالواقع السياسي، مسلطا الضوء على التحديات التشريعية في قوانين الديمقراطية التشاركية والعنف الرقمي، لتقديم بدائل مستقبلية تضمن بناء معرفي رقمي للمنتخبات وبيئة مواطناتية آمنة ومستدامة.

خطة البحث

للإجابة الشاملة والدقيقة عن الإشكالية، وتفكيك أبعادها الاجتماعية والسياسية، استند التصميم إلى مقتضيات التقسيم الثنائي المنهجي ، حيث تم تقسيم الموضوع على مبحثين محوريين : المبحث الأول عالج آليات مساهمة الرقمنة في تعزيز الانخراط السياسي للمرأة المغربية،أما المبحث الثاني فقد ناقش تحديات وآفاق الانخراط السياسي الرقمي للمرأة المغربية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الأول: آليات مساهمة الرقمنة في تعزيز الانخراط السياسي للمرأة المغربية:

يتأسس النقاش الفكري المعاصر حول تمكين المرأة من الكيفية التي تتقاطع بها الطفرة التكنولوجية الراهنة من خلال التواصل الرقمي الذي يوصف بكونه عملية اجتماعية يتم خلالها التواصل عن بعد، وبين أطراف يتبادلون الأدوار في بث الرسائل المتنوعة، ومشاركتها، واستقبالها عبر شبكة من النظم الرقمية المتصلة بأجهزة إلكترونية بهدف تحقيق أهداف تواصلية[1] في انسجام تام مع البني السوسيولوجية والمؤسساتية الناظمة للمشاركة المواطنة،بهذا فلم يعد التحول الرقمي مجرد انتقال تقني عابر في أدوات الاتصال وتبادل المعلومات، بل أضحى بنية فاعلة ومتجددة تسهم في إعادة هندسة التوازنات السياسية وتفكيك موازين القوى التقليدية، لاسيما تلك البنى التي كرست طويلاً لإقصاء وتقزيم فئات اجتماعية عريضة في الفضاء العام، وفي مقدمتها النساء. ومن ثم، فإن إيجاد الرقمنة لقنوات وبدائل تواصلية مرنة عابرة للحدود والقيود المادية، قد فتح نوافذ جديدة مكنت الفعل النسائي من التحرر، ولو جزئياً من قنوات المشاركة النمطية وأشكال الوصاية الثقافية التي اتسمت بها الحقول السياسية الكلاسيكية تاريخياً.

يبرز الحقل السياسي المغربي المعاصر كنموذج دينامي يتأثر بمجموعة من التحولات؛ حيث لم تعد الرقمنة عن كونها مجرد ترف تقني، لتتحول إلى آلية بنيوية تتقاطع مع الإصلاحات الدستورية والتشريعية التي باشرتها المملكة، مقدمةً بذلك إجابات واقعية وميدانية عن معضلات التمكين النسائي، وتفكيك العوائق الحزبية التي حدت من تداول النخب.

وتأسيساً على ذلك، سيتم تناول هذا المبحث من خلال مطلبين محوريين ومتكاملين:حيث سيتناول المطلب الأول: التحول الرقمي وإعادة تشكيل المشاركة السياسية النسائية،في حين سوف يركز المطلب الثاني على إبراز مظاهر التمكين السياسي الرقمي للمرأة المغربية.

المطلب الأول: التحول الرقمي وإعادة تشكيل المشاركة السياسية النسائية

يشهد الفضاء السياسي المعاصر تحولاً راديكالياً مدفوعاً بطفرة تكنولوجية غير مسبوقة، تداخلت فيها التقنيات الرقمية الناشئة مع البنى السوسيولوجية والمؤسساتية الناظمة للمشاركة المواطنة، ولم يعد التحول الرقمي مجرد انتقال تقني في أدوات الاتصال والمعلومات[2]، بل أيصبح ركيزة أساسية في إعادة صياغة المشهد السياسي وتقويض موازين القوى السائدة، وخاصة تلك التي دأبت طويلاً على تهميش شرائح مجتمعية واسعة وفي مقدمتها النساء. وبفضل توفير منصات تواصلية افتراضية تتجاوز الحدود والعقبات الجغرافية، فتحت التكنولوجيا الرقمية آفاقاً غير مسبوقة حررت الحراك النسائي من أشكال المشاركة التقليدية وأساليب الوصاية التي فرضتها طويلاً النظم السياسية الكلاسيكية.

الفقرة الأولى: الفضاء الرقمي البديل والمواطنة النسائية

[1] زينب فيلالي صدوق،"دور التواصل الرقمي في تعزيز المشاركة المواطنة ،المنصة المغربية أشارك نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،سنة 2025 ، المجلد 9، العدد 8 ، ص33 .

[2] Chadwick, Andrew, The Hybrid Media System: Politics and Power, New York: Oxford University Press, 2nd edition, 2017, p. 4.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ساهم التحول الرقمي في كسر الحواجز الهيكلية التقليدية التي كانت تعيق مشاركة المرأة في الفضاء العام لفترات طويلة، حيث وفرت منصات رقمية شاسعة تسمى فضاءات بديلة، تتجاوز بفعالة القيود الاجتماعية والجغرافية والزمنية المفروضة على النساء[1] ، وفي هذا السياق، أتاحت الرقمنة للنساء آليات جديدة للتنظيم والتكتل وتشكيل جماعات الضغط بعيداً عن الأنماط المؤسساتية الكلاسيكية المعتادة[2]. إن هذا الانتقال يمثل في عمقه إعادة بناء للفضاء العمومي بمفهومه النظري الكلاسيكي؛ حيث لم تعد الصالونات أو المقاهي والمقرات المادية هي المحدد الحصري للنقاش العقلاني، بل تحول الفضاء الرقمي إلى بنية اتصالية بديلة تفكك احتكار النخب التقليدية لإنتاج المعنى وتوجيه النقاش العام [3].

وتتجلى هذه الدينامية في بروز مفهوم المواطنة الرقمية التي لا تتطلب الحضور الجسدي المستمر في المقرات الحزبية أو قاعات الاجتماعات الرسمية، وهو ما قلل بشكل ملموس من كلفة الانخراط السياسي للمرأة ومنحها استقلالية أكبر في التعبير عن آرائها ومواقفها دون الخضوع لرقابة سوسيولوجية مباشرة [4]. وفي البيئة المحلية، فإن تفكيك هذه الحواجز يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النخبة والوعي السياسي السائد، حيث تساهم الرقمنة في تحرير الفاعل النسائي من قنوات المشاركة النمطية التي كرستها البنى السياسية التقليدية عبر التاريخ[5]. ومن منظور مجتمعي، فإن هذه المواطنة الرقمية تعيد إنتاج روابط التآزر الاجتماعي كنوع من القواعد النابعة من الوعي بالاحتياجات الراهنة للنساء، متجاوزاً جمود القواعد المكتوبة التي قد تكرس إقصاءها [6].

وقد سمح هذا التدفق المعرفي والاتصالي بتشكيل تكتلات نسوية عابرة للحدود وقادرة على تبني قضايا النوع الاجتماعي بفعالية وتنظيم حملات تضامنية أممية غير مسبوقة [7]. ولعل أبرز النماذج العالمية الرائدة في هذا الصدد يتجلى في الحركات الاحتجاجية الرقمية العالمية كحركة #MeToo ، وحركة المظاهرات النسائية في إيران والولايات المتحدة، حيث نجحت النساء من خلال الفضاء الرقمي في تحويل المعاناة الفردية والتمييز ضد المرأة إلى قضايا رأي عام عالمي أجبرت الحكومات والمؤسسات الدولية على مراجعة سياساتها وتشريعاتها الجنائية والعمالية لصالح حماية حقوق النساء وتفعيل تمكينهن[8]. كم تعتبر منصة "Decidim"نموذجاً بارزاً لتكنولوجيا المدن الذكية برسلونة الاسبانية (Civic Tech) التي ساهمت في تجاوز العوائق الزمانية

---

[1] كاستيلز مانويل " *شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت*"، ترجمة: عمرو خير خيري، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، الطبعة الأولى، ص 42.

[2] كولفري محمد، "المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية"، الجمعية العربية للعلوم السياسية، 2013،ص 114.

[3] هابيرماس يورغن،" *التحول البنيوي للفضاء العمومي*."، ترجمة: أنطوان سيف، بيروت: المكتبة الشرقية، الطبعة الأولى، 2012، ص. 134.

[4] أيت زاي نادية،" *المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية: التحديات والفرص الرقمية*." بيروت: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2019، ص 18.

[5] عبد الله العروي،" *مفهوم الدولة*"، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة، 2014،ص 98.

[6] دوركايم إيميل،" *في تقسيم العمل الاجتماعي*" ترجمة: حافظ الجمالي، بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع،الطبعة الثانية، 2011،ص95.

[7] الخطابي، جهان ، "مفهوم وتطور المشاركة السياسية للمرأة المغربية"، *مجلة أطلنتس الدولية*، المجلد 3، العدد 16، 2023 ، ص 78.

[8] Mendes, K., Ringrose, J., & Keller, J., *Digital Feminist Activism: Girls and Women Fight Back Against Rape Culture*, New York: Oxford University Press, 2019, p. 24.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والمكانية لحضور الاجتماعات الحضورية ، مما منح النساء فضاء آمناً وميسراً لتقديم المقترحات، صياغة الميزانيات التشاركية، والتصويت على السياسات العمومية المحلي،حيث تجاوزت في بعض الدورات 10,000 مقترح[1].

الفقرة الثانية: إعادة صياغة القيادة والخطاب النسوي الرقمي

أعاد التحول الرقمي صياغة المفهوم الثقافي للقيادة السياسية النسائية وآليات بناء النفوذ، وذلك عبر أدوات التواصل الاجتماعي الحديثة التي مكنت النساء من بناء قاعدة رقمية واكتساب مشروعية تواصلية بعيداً عن الهيمنة التقليدية للهياكل الحزبية التي طالما اتسمت بالذكورية [2]. إن هذه القاعدة الرقمية تعد آلية دفاعية فاعلة لتفكيك العنف النوعي المتجذر في الحقول السياسية التقليدية، حيث يمنح النساء سلطة الاعتراف والظهور دون الحاجة للمرور عبر قنوات التزكية المعتادة التي كانت تفرض شروطاً ثقافية واجتماعية مجحفة لإلحاق المرأة بالفضاء العام [3].

وهنا تبرز الأهمية التاريخية لتفكيك السياسي والمجتمعي، إذ يمنح الفضاء الرقمي للمرأة فرصة إسقاط الأقنعة الثقافية وبناء قيادة قائمة على الكفاءة التواصلية وسلطة المعرفة البديلة[4] ، وتبرز هذه القيادة الجديدة في قدرة النخب النسائية الصاعدة على تجاوز قنوات التمكين التقليدية المفروضة من الأعلى عبر آليات المحاصصة الجامدة فقط، والتوجه نحو بناء قواعد جماهيرية حقيقية وتفاعلية[5]. هذا وتتحرك هذه القيادات الرقمية كنموذج ينبثق من البنى الاجتماعية التحتية ليعبر عن هموم طبقته وفئته، حيث تساهم الأدوات التكنولوجية في تسريع بناء هيمنة مقاومة تنفي أسس الهيمنة الثقافية والسياسية السائدة وتفضي إلى قراءة نقدية لطبيعة التغير الاجتماعي[6].

كما تساهم الأدوات التقنية في اقتراح بدائل خطابية قادرة على التعبئة والتغيير[7]، فقد أصبح بإمكان الناشطات والمرشحات السياسيات التواصل المباشر والفوري مع القواعد الانتخابية، وإدارة حملات انتخابية رقمية ذكية ومنخفضة التكلفة، مما أحدث تغييراً جدريا في أنماط وآليات التأثير السياسي وصناعة القرار. هذا التحول البنيوي لم يقتصر على الجانب الكمي للمشاركة فحسب، بل شمل الجانب الكيفي من خلال رقمنة الخطاب النسوي وجعله أكثر تفاعلية وقدرة على اختراق مراكز الصنع والقرار عبر قنوات الضغط الرقمي المتطورة[8].

---

[1]Monterde, Arnau; Calleja-López, Antonio; Aguilera, Miguel; Pastore, Stefanía; & Numancia, Pablo. (2018–2021). Decidim Barcelona: Participatory Democracy, Open Government, and Municipal Action Plan Reports. Directorate of Participation and Democratic Innovation, Ajuntament de Barcelona .

[2] كاستيلز مانويل " شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت"، مرجع سابق ، ص 85.

[3] بورديو بيير، " الهيمنة الذكورية"، ترجمة: أحمد حسان، القاهرة: دار ميريت للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص 112.

[4] المرنيسي فاطمة، " هل أنتم محصنون ضد الحريم؟ الحريم السياسي والنساء" الدار البيضاء: نشر الفنك، الطبعة الثالثة، 2010،ص124.

[5] عاشور سعاد ، "نظام الكوتا أو المحاصصة للتمكين السياسي للمرأة"، مجلة العلوم السياسية، 2017،العدد 53،ص 55.

[6] جسوس محمد، " طبيعة وتحديات التغير الاجتماعي في المغرب المعاصر "، الرباط: منشورات زاوية، الطبعة الأولى، 2012، ص. 88.

[7]غرامشي أنطونيو ،"كراسات السجن: دفاتر السجن والمثقف العضوي "، ترجمة: علي الجباوي، دمشق: دار كنعان، الطبعة الأولى، 2018، ص 210.

[8] أيت زاي نادية،" المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية: التحديات والفرص الرقمية." مرجع سابق، ص 24.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويظهر هذا النموذج عالمياً بشكل واعد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتمدت مرشحات شابات للكونغرس مثل ألكساندريا أوكاسيو-كورتيز بشكل شبه كامل على منصات البث المباشر والتفاعل الرقمي اليومي لتفكيك الخطاب النمطي، وبناء تمويل شعبي مستقل، وتعبئة فئات الشباب والنساء، مما منحهن قوة تفاوضية مستقلة داخل المشهد التشريعي[1]. كما تُبرز تجارب دولية مثل إيطاليا وإسبانيا كيف وظفت البرلمانيات المنصات التشاركية لإشراك المواطنات في صياغة مقترحات القوانين وتتبع أداء اللجان البرلمانية[2] .

المطلب الثاني: مظاهر التمكين السياسي الرقمي للمرأة المغربية

إذا كان التحول الرقمي قد نجح في إعادة صياغة المفاهيم الكلاسيكية للمواطنة والقيادة النسائية في بعديها النظري والكوني، فإن المحك الحقيقي لنجاعة هذه الطفرة التكنولوجية يكمن في مدى قدرتها على التوطين داخل بيئات سياسية ومؤسساتية محددة، وتحويل الفضاء الرقمي إلى قوة ضاغطة ومؤثرة في بنية صناعة القرار على المستوى الوطني والمحلي. وفي هذا السياق، لا ينفصل الحقل السياسي المغربي المعاصر عن هذه الدينامية؛ إذ لم تعد الرقمنة مجرد ترف تقني، بل تحولت إلى آلية بنيوية تتقاطع مع الإصلاحات الدستورية والتشريعية التي باشرتها المملكة، لتقدم إجابات واقعية عن معضلات التمكين النسائي وتفكيك العوائق الحزبية والسوسيولوجية التقليدية.

إن الانتقال من التنظير الرقمي إلى رصد الممارسة الميدانية للمرأة المغربية يفرض علينا تتبع هذا الحضور الرقمي عبر مسارين متكاملين يتداخل فيهما التمكين الكمي العددي بالتمكين الكيفي المعرفي ؛ حيث يتجلى المسار الأول في كيفية انتقال الفعل الاحتجاجي والتعبوي النسائي من الشارع إلى المنصات الرقمية كقنوات جديدة للمساءلة التشريعية والمواطنة التشاركية الفاعلة، بينما يتجلى المسار الثاني في اعتماد النخب والمنتخبات المغربيات على تقنيات "التسويق السياسي الرقمي" وتطوير كفاياتهن التكنولوجية لتجاوز احتكار النخب الذكورية التقليدية ومنافسة الفاعلين الآخرين داخل المجالس الوطنية والترابية.

الفقرة الأولى: الديناميات الاحتجاجية الرقمية والمساءلة التشريعية في المغرب

أدى بروز "الحركات الاحتجاجية الرقمية" والعرائض الإلكترونية التي قادتها نساء مغربيات في المطالبة بتعديلات تشريعية كبرى تشمل المنظومة القانونية والحقوقية الوطنية[3]، وفي طليعة هذه المبادرات، سعت الديناميات النسائية والمجتمع المدني إلى تكييف المطالب الحقوقية مع القنوات الرقمية للتأثير في صناعة القرار ومساءلة القوانين، وهو ما ظهر جلياً في الحملات الرقمية الواسعة الداعية لملائمة مقتضيات قانون المسطرة الجنائية وإصلاح مدونة الأسرة[4]. إن هذه المطالب تعكس في جوهرها تفاعل الحركة الحقوقية مع التحولات

---

[1] Hendricks, John Allen and Schill, Dan, *The Media and the 2018 Midterm Elections: Digital Political Communication in the Classroom and Beyond*, New York: Routledge, 2019, p. 83.

[2] مهداوي محمد صالح، "المشاركة السياسية للمرأة المغربية وتمكينها من صناعة القرار السياسي"، *مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية*، العدد 36، 2021 ،ص. 204.

[3] المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، المغرب " التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب: الحريات والحقوق الرقمية كرافعة للتمكين" الرباط، 2022، ص 56.

[4] تملوكتان عبد اللطيف، "المشاركة السياسية للمرأة المغربية في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية"، *مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية*، 2019، ص. 142.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الدستورية في المغرب، ومحاولة توظيف آليات الديمقراطية التشاركية والملتمسات التشريعية التي كرسها الوثيقة الدستورية، ونقلها إلى بيئة رقمية أكثر فاعلية وتأثيراً[1].

وقد انعكست هذه الفاعلية التعبوية رقمياً على مستوى العددي الواقعي؛ حيث أسفرت استحقاقات 8 سبتمبر 2021 التشريعية والترابية عن طفرة غير مسبوقة في حجم التمثيلية النسائية نتيجة التطوير القانوني لنظام المحاصصة (الكوتا) عبر استبدال الدائرة الوطنية بالدوائر الجهوية، فيما يلي بعض الاحصائيات تبين المنحى التصاعدي الثمتيلية النساء في الانتخابات المغربية ما بين سنة 2009 وسنة 2021:

نوع الاستحقاق والسنة	عدد مقاعد النساء	نسبة التمثيلية	آلية التمكين (الكوتا / المقاعد)
الانتخابات الجماعية 2009 (محلي)	3406	12,3%	الدوائر الإضافية (الكوتا الجماعية)
الانتخابات التشريعية 2011 (برلماني)	67	17,0%	60 مقعداً عبر اللائحة الوطنية + 7 مقاعد عبر الدوائر المحلية
الانتخابات التشريعية 2016 (برلماني)	81	20,5%	60 مقعداً عبر اللائحة الوطنية + 10 مقاعد عبر الدوائر المحلية (+ 11 عبر لوائح الشباب)
الانتخابات التشريعية 2021 (برلماني)	95	24,3%	90 مقعداً عبر اللوائح الجهوية + 5 مقاعد عبر الدوائر المحلية

تركيب شخصي بالاعتماد على التقارير التالية: مديرية الانتخابات 2021 : *تقرير نتائج الاستحقاقات الانتخابية لـ 8 سبتمبر 2021*، منشورات وزارة الداخلية – المملكة المغربية، الرباط، ص. 14،المجلس الوطني لحقوق الإنسان 2021 : *التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب: الحريات والحقوق الرقمية كرافعة للتمكين*، ص. 58، وزارة الداخلية المغربية :تقارير وإحصاءات الانتخابات الجماعية والتشريعية 2009، 2011، 2016، 2021.

بعد دراسة هذه الإحصائيات يتبين أن مسار مشاركة المرأة في المؤسسات المنتخبة بالمغرب عرف تطوراً تصاعدياً لافتاً، حيث شكّلت محطة الانتخابات الجماعية لعام 2009 نقطة تحول مفصلية بالانتقال من نسبة تمثيلية لم تتجاوز 0.56% سنة 2003 إلى 12.3% بفضل إحداث "الدائرة الإضافية" المخصصة للنساء. وتواصل هذا المنحنى التصاعدي مع أول استحقاق انتخابي بعد دستور 2011، إذ ارتفعت التمثيلية إلى 17.0% برسم الانتخابات التشريعية بعد رفع المقاعد المخصصة للنساء باللائحة الوطنية إلى 60 مقعداً، إلى جانب فوز 7 نساء عبر التنافس المباشر خارج الكوتا. وفي انتخابات 2016 استمر هذا الصعود لتتجاوز التمثيلية النسائية عتبة 20.5% بمجموع 81 مقعداً، مع تضاعف مشاركة الفائزات عبر التنافس المباشر (10 مقاعد). لتتوج هذه الدينامية في تشريعيات 2021 بصعود نوعي وصل إلى 95 مقعداً بنسبة بلغت 24.3% (ما يقارب ربع المجلس النيابي)، وهو ما

[1] المنوني عبد اللطيف،" *المؤسسات السياسية والقانون الدستوري المغربي*" .الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، 2017، ص. 165.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تحقّق بفضل الانتقال الهندسي من اللائحة الوطنية إلى اللوائح الجهوية لتكريس البعد الترابي، بالموازاة مع تمكّن 5 برلمانيات من الفوز المباشر في الدوائر المحلية

ويعكس هذا الحراك الرقمي والانتخابي تحولاً عميقاً في "العقلانية المؤسساتية" للدولة؛ إذ تواجه البيروقراطية الإدارية التقليدية ضغوطاً متنامية لتبني عقلانية حديثة تتسم بالشفافية والاستجابة للمطالب المجتمعية الفورية عبر شبكات التواصل، مما يفرض تحديثاً في أنماط الممارسة السلطوية الكلاسيكية لتصبح أكثر أفقية وتشاركية [1] . وقد أظهرت هذه "الديناميات الرقمية" قدرة المرأة المغربية على تطويع التكنولوجيا لخدمة قضاياها الاستراتيجية، حيث تحولت المنصات الاجتماعية مثل "فيسبوك" و"إكس" إلى برلمانات شعبية موازية ومفتوحة يتم من خلالها تشريح وتقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي[2] .

انعكاسا لهذه الوضعية فقد وضع الفاعلين السياسيين التقليديين أمام حتمية إدراج قضايا المرأة في صلب الأجندة الرقمية للأحزاب والمؤسسات الحكومية بدلاً من التعامل معها كملفات ثانوية[3]. ولم يعد هذا الاهتمام مجرد شعارات افتراضية، بل تُرجم عملياً في المشهد الحزبي المغربي من خلال مأسسة العمل النسائي عبر تنظيمات موازية قوية داخل الهياكل الحزبية الحاكمة والمشكلة للمشهد السياسي[4]؛ ونجد كأمثلة حية على ذلك "الفدرالية الوطنية للمرأة التجمعية "حزب التجمع الوطني للأحرار ، و "منظمة نساء الأصالة والمعاصرة"، و"منظمة المرأة الاستقلالية"، بالإضافة إلى "منظمة نساء العدالة والتنمية "و"القطاع النسائي للاتحاد الاشتراكي ".

هذه التنظيمات لم تعد مجرد واجهات تأثيثية، بل تحولت إلى مشاتل حقيقية للتأطير وصناعة النخب، حيث ساهمت بشكل مباشر في إفراز قيادات نسائية بارزة تقود اليوم قاطرة التدبير العمومي والسياسي في المغرب[5]؛ كمنسقة القيادة الجماعية لحزب الأصالة والمعاصرة وعمدة مراكش ، وعمدة الدار البيضاء، وعمدة الرباط عاصمة للمملكة كسابقة تاريخية ، فضلاً عن ترؤس امرأة لجهة "كلميم–واد نون"[6]، إلى جانب وجوه وزارية وبرلمانية أكدت قدرة هذه التنظيمات الحزبية على تحويل التمكين الرقمي والسياسي إلى ريادة حقيقية في مراكز القرار.

الفقرة الثانية: التسويق السياسي الرقمي ومحو الأمية التكنولوجية للمنتخبات المغربيات

---

[1] ماكس فيب ،"*الاقتصاد والمجتمع: السيادة والبيروقراطية*"، ترجمة: محمد التركي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2015،ص. 178.

[2] الغالي فاطمة ، "المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب: من الكوتا إلى التمكين الرقمي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد الخامس، العدد 14، 2021، ص. 49.

[3] خورشيد سراب جبار، "دور المرأة المغربية في المشاركة السياسية (المعوقات والمعالجات): دراسة تاريخية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 2019، ص. 93.

[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، تقرير سنوي" :النهوض بالمساواة بين الجنسين في الحقل السياسي والاقتصادي بالمغرب: المكتسبات والتحديات"، الرباط، المطبعة الرسمية، 2022، ص. 74.

[5] المسعودي أمينة. (2022 .(المرأة ومراكز القرار السياسي في المغرب: قراءة في حصيلة اقتراع 8 سبتمبر 2021، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد 32، ص. 42.

[6] المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، المغرب " التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب: الحريات والحقوق الرقمية كرافعة للتمكين"،مرجع سابق ص 60.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من مظاهر التسويق السياسي الميداني، تنامي استخدام النساء المغربيات المرشحات للانتخابات التشريعية والمحلية لاستحقاقات 2021 لآليات "التسويق السياسي الرقمي" لتقديم أنفسهن والتعريف ببرامجهن الانتخابية بأسلوب معاصر[1] . وقد شكلت البيئة الرقمية متنفساً حقيقياً للمرشحات لتجاوز ضعف التغطية الإعلامية في وسائل الإعلام التقليدية، وضيق الحصص الزمنية الممنوحة لهن، والتحايل على ضعف الدعم المالي داخل التنافسية الحزبية الكلاسيكية[2] .

وقد امتدت النتائج الإيجابية لهذا الزخم الرقمي والتعبوي بشكل لافت إلى الجماعات الترابية والمجالس المحلية؛ حيث أسفرت انتخابات 2021 عن فوز النساء بـ 38.5% من مجموع مقاعد المجالس الجهوية والإقليمية ، وظفرهن بـ 26.64%من مقاعد المجالس الجماعية والمحلية في مجموع تراب المملكة [3]. إن هذا الحضور الرقمي والميداني فرض واقعاً قانونياً وسياسياً جديداً يتطلب دراسة مدى ملاءمة السياسات العمومية لتطوير آليات التمكين الواقعي للمرأة وتجاوز العقبات الحزبية التي تحد من وصولها لمراكز القرار[4].–

وتكاملاً مع هذا المجهود الذاتي للنساء، ساهمت المبادرات الحكومية والمدنية في المغرب، كمنصات التكوين والتدريب عن بعد الموجهة لفائدة البرلمانيات والمستشارات الجماعيات، في تضييق فجوة النوع الرقمية وتطوير المهارات التكنولوجية التخصصية للنساء[5]. إن هذا التمكين المعرفي التكنولوجي يمثل عملية إعادة هيكلة التموقع السياسي للمرأة المغربية في شقه التمثيلي والقيادي؛ إذ لم يعد امتلاك الشهادات الأكاديمية الكلاسيكية كافياً لإدارة الفعل السياسي، بل أصبحت المؤهلات الرقمية والتقنية من بين المحددات الأساسية التي تتيح للمرأة التموقع بكفاءة داخل حقل إنتاج السياسات المحلية والوطنية ومنافسة الفاعلين الآخرين. وتأتي هذه الخطوات لتعزز التمكين المعرفي عبر الرقمنة للارتقاء بالأداء التمثيلي للمرأة وتأهيلها لتولي تدبير الشأن العام وترؤس المجالس الترابية واللجان الدائمة [6].

إن هذا التحول المعرفي مكن النساء المنتخبات من امتلاك آليات حديثة للرصد والتتبع والتقييم للعمل الحكومي والمحلي، وهو ما يشكل وجهاً متطوراً يدمج بين التكنولوجيا الفعالة والحق الدستوري في المشاركة السياسية[7] . ويسهم هذا التمكين الرقمي بشكل مباشر في تحديث الوعي القانوني والسياسي للمرأة المغربية، والرفع من قدراتها التفاوضية وصناعة القرار داخل المشهد السياسي المغربي المعاصر، بما يحولها من مجرد رقم تكميلي في الهياكل السياسية،أو وجه يؤثث المشهد السياسي إلى فاعل أساسي يتقن لغة العصر الرقمي وآلياته التدبيرية[8] .

---

[1] الغالي فاطمة ، "المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب: من الكوتا إلى التمكين الرقمي" ،مرجع سابق، ص. 53.

[2] مهداوي محمد صالح، "المشاركة السياسية للمرأة المغربية وتمكينها من صناعة القرار السياسي"، مرجع سابق ،ص. 211.

[3] وزارة الداخلية، *تقرير حول انتخابات أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات وأعضاء مجالس الجهات" ، اقتراع 8 سبتمبر 2021*، الرباط، مديرية الانتخابات، ص 14-15.

[4] المصدق، رقية، " *متاهات التمكين السياسي للمرأة في المغرب"* الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2011،ص. 74.

[5] المندوبية السامية للتخطيط – المغرب،" .تقرير وطني حول مؤشرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الفئات الاجتماعية وفجوة النوع الرقمية." الرباط، 2023، ص. 12.

[6] تملوكتان عبد اللطيف، "المشاركة السياسية للمرأة المغربية في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية"، *مرجع سابق*، ص. 150.

[7] المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، المغرب " التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب: الحريات والحقوق الرقمية كرافعة للتمكين"،مرجع سابق ص 61.

[8] الخطابي جهان، "مفهوم وتطور المشاركة السياسية للمرأة المغربية"، *مجلة أطلنتس الدولية*، المجلد 3، العدد 16، 2023،ص. 84.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الثاني: تحديات وآفاق الانخراط السياسي الرقمي للمرأة المغربية

تقتضي الدراسة المعمقة لأبعاد التمكين السياسي الرقمي للمرأة المغربية اعتماد مقاربة سوسيولوجية وقانونية جدلية، تفكك التلازم القائم بين تشخيص الإكراهات الحالية والتفكير في خيارات مستقبلية. فمن جهة أولى، يواجه طموح تملك الفاعلات النسائيات للفضاء الرقمي بنية مركبة من التحديات التقليدية والمستحدثة حيث نجد تفاوت كبير في استعمال الانترنيت بين الجنسين[1]؛ وتتقاطع الفجوات التقنية مع الرقابة الاجتماعية والقصور الإجرائي للمنصات الرسمية، مما يفرز نوعاً من العزوف السياسي الذي يفرغ الديمقراطية التشاركية الرقمية من شحنتها التعبوية .وينعكس هذا التداخل سلبياً على قدرة النخب النسائية الصاعدة في تملك القدرات الرقمية الكفيل بكسر خطوط الهيمنة الذكورية داخل الحقل السياسي التقليدي المعاصر، مما يجعل المنظومة القانونية المعقدة للعرائض والملتمسات الإلكترونية تبدو منفصلة عن واقع الإمكانات تقنية المتاحة للمواطنات.

ومن جهة ثانية، فإن هذا التوصيف النقدي لواقع المعيقات لا يمثل غاية في حد ذاته، بل يشكل ركيزة منهجية ومنطلقاً أساسياً لبناء منظومة مستقبلية متكاملة، تسعى إلى صياغة البدائل والحلول الكفيلة بنقل المرأة المغربية من وضعية المستهلك السلبي للتقنية إلى وضعية الفاعل المؤهل ومتمكن رقمياً والمحمي تشريعياً عبر ملائمة القوانين التنظيمية الترابية مع متطلبات الفضاء الافتراضي ومن ثم، يصبح كسر الصور النمطية وبناء المهارات المعرفية والتكنولوجية للمنتخبات مدخلاً بنيوياً لإعادة تشكيل الفضاء العمومي الرقمي وتنظيم أدوار القوى المدنية والنسائية في صناعة القرار العمومي التنموي، وتأسيساً على هذا الترابط العضوي والمنهجي بين عوائق الواقع ومداخل التغيير، سنعمل على معالجة هذه الدينامية عبر مطلبين : نخصص المطلب الأول لتشخيص التحديات المعيقة للمشاركة السياسية الرقمية للمرأة المغربية ، على أن نخصص المطلب الثاني لبحث سبل وآفاق تطوير التمكين السياسي الرقمي للمرأة المغربية .

المطلب الأول: التحديات المعيقة للمشاركة السياسية الرقمية للمرأة المغربية

إن مقاربة موضوع المشاركة السياسية الرقمية للمرأة المغربية يستلزم، كخطوة إجرائية أولى، رصد وتفكيك مختلف التحديات البنيوية والتقنية والاجتماعية التي تحول دون الانتقال الكامل والسلس للمرأة من المجال الخاص إلى الفضاء العمومي الافتراضي والمؤسساتي. فالانتقال بالفضاء الرقمي من مجرد قناة تواصلية عابرة ومحايدة إلى بيئة سياسية تفاعلية قادرة على احتضان الفعل النسائي، وتوليد مبادرات تشريعية وترابية، يصطدم بجملة من المعيقات المركبة والمترابطة التي تكبح هذا التحول التمكيني وتجهض فاعليته الديمقراطية.

وتنقسم هذه العقبات، بحسب طبيعتها وسياقها السوسيولوجي والتشريعي، إلى مستويين متداخلين؛ ينصرف المستوى الأول إلى دراسة العوامل الثقافية وتجليات إشكالية التمكين الرقمي التي تعيد إنتاج الهيمنة داخل الشبكات الرقمية وحرمان النساء من مراكز القرار الافتراضي، بينما يتعلق المستوى الثاني بظاهرة العنف الرقمي المتنامية ضد الفاعلات السياسيات والناشطات، فضلاً عن البيروقراطية الإدارية والتقنية الصارمة التي تطبع الآليات الدستورية لتقديم العرائض الإلكترونية.

---

[1] المسح السنوي "تجهيزات واستعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد"، مرصد سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سنة 2024،ص 9 الموقع الرسمي للوكالة (ANRT)، تقرير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات

: https://www.anrt.ma/ar/observatoires/enquete-annuelle-marche-des-tic](https://www.anrt.ma/ar/observatoires/enquete-annuelle-marche-des-tic.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقرة الأولى: التمكين الرقمي وأثرالبنى التقليدية

تعتبر إشكالية التمكين الرقمي من أبرز التحديات البنيوية التي تحد من النجاعة التكنولوجية للمرأة المغربية؛ إذ لا يرتبط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات بالقدرة التقنية الفردية فحسب، بل يتأثر باللامساواة الاجتماعية والاقتصادية السائدة بين الجنسين، ومستوى الدخل، وفرص الهيمنة على الموارد، لاسيما في الأوساط القروية وشبه الحضرية [1]. ويتداخل هذا العائق التقني مع ترسبات الثقافة التقليدية التي تعيد إنتاج آليات الإقصاء والوصاية الكلاسيكية داخل الفضاء الافتراضي. حيث تواجه الفاعلات السياسيات والناشطات الرقميات المغربيات نوعاً من الرقابة السوسيولوجية المباشرة وغير المباشرة من المحيط الأسري والاجتماعي. إن هذا التوجس الثقافي ينم عن بنية فكرية تقليدية تقاوم خروج المرأة من مجالات الفعل الخاص إلى مجالات الفعل العام، ولو كان هذا الفضاء مجازياً وافتراضياً[2] .

وينتج عن هذه الضغوط اضطرار العديد من النساء إلى ممارسة "الرقابة الذاتية عبر إخفاء هوياتهن الحقيقية، أو تجنب التعبير عن آرائهن السياسية في الفضاء العام الافتراضي تفادياً للوصم الاجتماعي، أو التشكيك في التزاماتهن الأسرية، أو التعرض للحملات الأخلاقية المضادة[3]. وتتعمق هذه المعضلة إذا علمنا أن الفضاء الرقمي في المغرب لم ينفصل عن شبكات العلاقات الزبونية والتقليدية التي تحكم الحقل السياسي واقعياً؛ فالأحزاب السياسية تعيد في الغالب إنتاج الهيمنة الذكورية عبر تهميش الكفاءات النسائية الشابة في اللجان البرمجية والإعلامية للتنظيمات الحزبية، مما يمنع البرلمانيات والمستشارات من تملك سلطة صناعة الخطاب الاتصالي الرقمي للحزب ويحسرهن في زاوية التلقي أو التسويق السلبي لقرارات النخب الذكورية[4].

علاوة على ذلك، فإن آليات التنشئة السياسية داخل المجتمع المغربي ما زالت تعاني من انفصام قيمي؛ إذ يتم توجيه الذكور نحو الاهتمام بالشأن العام والجرأة في النقاش السياسي الرقمي، بينما تُدفع الإناث سوسيولوجياً نحو مجالات تواصلية تعتبر أقل اهتماما أو أكثر ملاءمة للتصورات النمطية الاجتماعية[5]، هذا التفاوت السلوكي يؤدي بدوره إلى إضعاف التمكين الرقمي التعبوي لدى الشابات، ويجعلهن أقل إقبالاً على المنصات الرقمية السياسية وأكثر حذراً في التفاعل مع النقاشات الدستورية أو الحزبية الكبرى خوفاً من ردود الفعل العنيفة للجمهور الافتراضي، وهو ما يعزز استمرار إشكالية الوعي والممارسة السياسية الرقمية بين الجنسين[6] . كما أن البيئة الرقمية، بدلاً من أن تصبح آلية للتحرر الفكري، تحولت في كثير من الأحيان إلى فضاء يعيد إنتاج سلطة المنع عبر فرض معايير أخلاقية مزدوجة تحاسب المرأة الناشطة سياسياً على مظهرها أو حياتها الخاصة، في حين يتم تقييم الرجل بناءً على مواقفه الفكرية والسياسية فحسب.

---

[1] المندوبية السامية للتخطيط – المغرب " تقرير وطني حول مؤشرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الفئات الاجتماعية وفجوة النوع الرقمي، الرباط: منشورات المندوبية السامية للتخطيط،2023، ص25.

[2] المرنيسي فاطمة، " هل أنتم محصنون ضد الحريم؟ الحريم السياسي والنساء" الدار البيضاء: نشر الفنك، الطبعة الثالثة، 2010،ص149.

[3] الناصري مريم،"المواطنة الرقمية وحقوق المرأة في شمال إفريقيا: العوائق السوسيو–ثقافية والسياسية" ، *المجلة العربية لعلوم السياسة*، بيروت، العدد 49،2021، ص. 112.

[4] العطري عبد الرحيم ،" *سوسيولوجيا النخبة السياسية المغربية: آليات الإنتاج والاتصال* .سلا: دفاتر السوسيولوجيا"، الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس ،2011،ص.

[5] جسوس محمد، " طبيعة وتحديات التغير الاجتماعي في المغرب المعاصر "، الرباط: منشورات زاوية، الطبعة الأولى، 2012، ص. 116.

[6] لمالكي محمد، " التحولات السياسية وبناء الفضاء العام في المغرب المعاصر"، الرباط: دار الأمان، 2018ص. 165.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقرة الثانية: ظاهرة العنف الرقمي ومحدودية البيئة القانونية والمؤسساتية

لا تقتصر العوائق على الجوانب الثقافية والاجتماعية، بل تمتد لتلقي بظلالها على البيئة التشريعية والتقنية الناظمة للمنصات الرقمية؛ حيث برز العنف الرقمي الموجه ضد النساء كآلية مستحدثة وممنهجة لإحباط ومحاصرة الفعل النسائي في الحقل السياسي الموازي، وتتخذ هذه الظاهرة أشكالاً شرسة كالتحرش الإلكتروني، والتشهير، وسرقة البيانات الحميمة، وفبركة الصور باستعمال الذكاء الاصطناعي، وحملات التنمر الجماعي المنسقة التي تستهدف الفاعلات السياسيات المغربيات ، وتشويه صورتهن العامة، وزعزعة مشروعيتهن التواصلية أمام القواعد الانتخابية[1] . وأمام هذا الزخم الترهيبي، تواجه الترسانة القانونية الوطنية كالقانون 103.13 [2]المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء تحديات إجرائية وتفسيرية واضحة في الملاءمة السريعة مع الجرائم المعلوماتية المتطورة، لاسيما من حيث صعوبة إثبات الضرر النفسي والسياسي، وبطء مساطر تحديد الهويات الرقمية للمعتدين عبر العناوين البروتوكولية[3] .

ومن زاوية أخرى، تشكل العقلانية البيروقراطية المعقدة والجامدة التي ما زالت تسم المنصات الرسمية المخصصة لتلقي العرائض والملتمسات الإلكترونية، عائقاً تقنياً وإدارياً يحول دون التفاعل الأفقي السريع مع المطالب النسائية الآنية. إن هذا البطء الإداري وغياب قنوات المتابعة الرقمية التفاعلية يكرس نوعاً من التوجس والضعف في منسوب الثقة السياسية بجدوى آليات الديمقراطية التشاركية الرقمية، مما يفرغ هذه الأدوات الدستورية المستحدثة من شحنتها التعبوية ويحولها إلى مساطر شكلية[4]. إن القوانين التنظيمية للمجالس الترابية 111.14، 112.14، 113.14 عندما اشترطت التوقيعات الإلكترونية والورقية المعقدة لتقديم العرائض المحلية، لم تأخذ بعين الاعتبار غياب التجهيزات التقنية وضعف التمكين المعرفي التكنولوجي للمواطنات في الجماعات النائية، مما يحد من تطبيقه على نطاق واسع[5].

إن هذا الوضع يعكس نوعاً من الضعف التشريعي؛ حيث تعجز النصوص القانونية الإجرائية عن مواكبة الديناميات الرقمية المتسارعة، وتتحول المساطر التنظيمية للعرائض الإلكترونية إلى جدار بيروقراطي سميك يجهض مبادرات المجتمع المدني النسائي قبل وصولها لدوائر القرار[6]. ويتكامل هذا القصور القانوني مع ضعف البنية التحتية المعلوماتية للمرافق العمومية المحلية، التي تفتقر للنظم المدمجة القادرة على معالجة البيانات الضخمة وفك شفرات المطالب النسائية المرفوعة إلكترونياً، مما يترتب عنه إهمال مبدئي للكثير من الملتمسات والعرائض بسبب عيوب شكلية أو تقنية محضة، الأمر الذي يفسر عدم استمرار المرأة في توظيف هذه المنصات الرسمية لعدم جدواها الإجرائية[7] .

---

[1] المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، المغرب " التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب: الحريات والحقوق الرقمية كرافعة للتمكين"،مرجع سابق ص 68.

[2] القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.19 بتاريخ 5 جمادى الآخرة 1439 -22 فبراير 2018 ، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6655، بتاريخ 22 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018)، ص. 1449.

[3] بوجيدة عبد السلام، " الحماية الجنائية للمرأة في الفضاء الرقمي: دراسة تحليلية على ضوء القانون 103.13 والتشريع المقارن .فاس: مطبعة الصندي، 2020،ص. 145.

[4] المصدق، رقية، " *متاهات التمكين السياسي للمرأة في المغرب*" الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2011،ص. 94.

[5] أشركي عبد الكبير، " الديمقراطية التشاركية بالمغرب: إكراهات النص وتحديات الواقع الترابي .طنجة: منشورات صدى التضامن،2019 ص 132.

[6] الوديع، صلاح ،" المواطنة الرقمية والمجتمع المدني في المغرب: قراءات في الوظيفة الدستورية الجديدة" الرباط: مطبعة المعارف،2021، ص. 78.

[7] السبيتي، خالد، " النظام القانوني للعرائض والملتمسات الرقمية بالمغرب: دراسة في الهندسة الدستورية والإدارية" الدار البيضاء: دار الآفاق المغربية، 2022،ص. 210.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الثاني: آفاق تطوير التمكين السياسي الرقمي للمرأة المغربية

إن الانتقال بدراسة المشاركة السياسية الرقمية للمرأة المغربية من فضاء التشخيص السوسيولوجي والقانوني للمعيقات إلى فضاء صياغة البدائل، يستوجب رسم معالم منظومة مستقبلية متكاملة قادرة على تجاوز المعيقات الحالية، فالرهان على تحقيق تمكين رقمي حقيقي ومستدام لفائدة النساء لا يمكن أن ينجح بارتجال حلول ظرفية، بل يتطلب إحداث ثورة في الموارد المعرفية للفاعلات السياسيات، توازيها ثورة حمائية وتبسيطية في المنظومة القانونية الترابية والوطنية، ويفرض هذا التحول الاستراتيجي الانتقال بالمنتخبات والبرلمانيات من عتبة التلقي السلبي للتكنولوجيا إلى مرحلة التمكن المعرفي والاحترافي ، وهي عملية تتطلب تفكيك الممارسات الإقصائية الكلاسيكية داخل التنظيمات الحزبية والترابية. كما أن كسر الصور النمطية التي تحصر الفعل النسائي في قضايا الرعاية والأسرة يمر حتماً عبر تملك آليات الرقابة المالية الرقمية وقراءة الميزانيات السنوية و نقاش الاتفاقيات التنموية بكل احترافية .

بالمقابل، لا يمكن لهذا التأهيل المعرفي أن يحقق التنمية في غياب بيئة تشريعية ملائمة ونظام رقمي آمن، مما يجعل مراجعة القوانين التنظيمية (مثل 44.14 و64.14 و29.11) ركيزة أساسية لتبسيط مساطر الديمقراطية التشاركية عبر منصات رسمية سهلة الولوج. إن مأسسة آليات التصويت والتوقيع الالكتروني وفرض كوتا تكنولوجية داخل الهيئات التقريرية الحزبية، ستسهم بفعالية في دمج النساء بالمدن والجماعات النائية في صناعة القرار التنموي بكبسة زر واحدة، محصنات بترسانة قانونية زجرية تطوق العنف الرقمي وتضمن كرامتهن السياسية .وتأسيساً على هذا المنظور التكاملي، يتشكل أفق التغيير في بيئة آمنة.

الفقرة الأولى: التمكين التكنولوجي للمنتخبات

إن الرهان الحقيقي للارتقاء بالأداء التدبيري والتمثيلي للمرأة المغربية يتطلب تأهيل تكنولوجي حديث؛ إذ لم يعد امتلاك الكفاءة القانونية أو الشهادات الأكاديمية الكلاسيكية كافياً لإدارة الفعل السياسي المعاصر وتوجيهه وسط بيئة رقمية عالمية. بل أصبحت الكفاءة الرقمية هي المورد الاستراتيجي والآلية التفاوضية الأساسية التي تتيح للمنتخبات والبرلمانيات التموقع بفعالية في حقل إنتاج السياسات العمومية والترابية ومنافسة النخب التقليدية[1] . ومن ثم، تتطلب الآفاق المستقبلية مأسسة برامج حكومية ومدنية مستدامة للتكوين والتدريب الرقمي المعمق الموجه لفائدة البرلمانيات والمستشارات الجماعيات بالمغرب، لتمكينهن من استخدام التكنولوجيا الذكية كأدوات تخصصية لتقييم السياسات، ورصد الاختلالات الميدانية، والتواصل الدائم مع المواطنين[2] .

إن هذا الانتقال نحو الأداء الرقمي التخصصي يمر حتماً عبر تفكيك الممارسات الإقصائية داخل البنيات التنظيمية، وتمكين المنتخبات من قيادة مراكز التخطيط الاستراتيجي الرقمي داخل مجالس الجهات والجماعات الترابية. فالأمر لا يتعلق بمهارات ميكانيكية بسيطة، بل بتأهيل النساء لتوجيه تكنولوجيا تحليل البيانات لتحديد الفجوات التنموية المحلية وصياغة مشاريع سياسية مبنية على الدليل الرقمي والمؤشرات الميدانية الصارمة[3]. إن تحويل التمكين الرقمي من مجرد مهارة تقنية معزولة إلى ممارسة احترافية،

---

[1] بورديو بيير، " الهيمنة الذكورية"، ترجمة: أحمد حسان، القاهرة: دار ميريت للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص 78.

[2] مهداوي محمد صالح، "المشاركة السياسية للمرأة المغربية وتمكينها من صناعة القرار السياسي"، مرجع سابق ،ص. 219.

[3] الخطابي جهان، "مفهوم وتطور المشاركة السياسية للمرأة المغربية"، مرجع سابق ،ص. 89.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

سيمكّن المنتخبات المغربيات من انتزاع مشروعيتهن القيادية مباشرة من القواعد المواطنة عبر الفضاء الافتراضي المفتوح، وبناء قنوات تواصلية مباشرة تتجاوز القيود التي تفرضها أحياناً التنظيمات الحزبية الجامدة التي تحتكرها القيادات التقليدية[1] .

كما تبرز الحاجة الملحة إلى إدماج أدوات التدقيق والرقابة المالية الرقمية ضمن مهارات البرلمانيات المغربيات، لتمكينهن من قراءة الميزانيات السنوية وتقارير المجلس الأعلى للحسابات عبر المنصات الإلكترونية المتقدمة، ومساءلة القطاعات الحكومية بناءً على لوحات قيادة رقمية ترفع من القوة الاستدلالية لخطابهن السياسي تحت قبة البرلمان[2]. هذا الانتقال التدبيري كفيل بكسر الصورة النمطية التي تحصر اهتمام النساء السياسيات في قضايا الرعاية الاجتماعية والأسرة فقط، ليدفعهن بقوة إلى مجالات التخطيط المالي والسياسي التنموي والانخراط في التشريعات التقنية المعاصرة[3] .

الفقرة الثانية: تكييف المنظومة القانونية وحماية الفضاء الرقمي النسائي

تقتضي التطلعات المستقبلية لتحديث بنية الدولة وعقلنة ممارستها المؤسساتية ملائمة البيئة القانونية الوطنية والترابية مع متطلبات المواطنة الرقمية الحديثة؛ ويتجلى ذلك في ضرورة إحداث مراجعات تشريعية للمقتضيات القانونية والتنظيمية التي تؤطر ممارسة الحق في تقديم العرائض والملتمسات التشريعية كالقوانين التنظيمية 44.14[4] و64.14[5] . إن الهدف هو تبسيط وتيسير شروط قبول العرائض عبر "البوابة الوطنية للمشاركات المواطنة"، وتحويلها من مساطر إدارية معقدة وجامدة إلى آلية رقمية تفاعلية تتسم بالمرونة، والسرعة، والاستجابة الفورية لانتظارات الحركات النسائية والمجتمع المدني[6] . وبالموازاة مع ذلك، يغدو من الضروري سد الفراغات التشريعية عبر تطوير البيئة القانونية الزجرية وتوفير آليات تقنية متطورة، وجهاز أمني وقضائي تخصصي لرصد وتطويق كافة أشكال العنف والتمييز الرقمي لضمان سلامة الفضاء الافتراضي وجعله بيئة آمنة وحاضنة[7] .

ويتطلب هذا المنظور المستقبلي إصلاحاً هيكلياً للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية 111.14، 112.14، 113.14 لإقرار مبدأ التصويت والتوقيع الرقمي المعتمد للعرائض المحلية دون الحاجة لمساطر المصادقة المادية المرهقة،من خلال خلق مواقع لتلقي شكايات وملاحظات وعرائض الساكنة داخل كل جماعة ترابية ، مما يسهل على النساء في المناطق الهشة والنائية إيصال مطالبهن التنموية إلى مجالس الجماعات بكبسة زر واحدة [8]، كما يجب على المشرع المغربي التدخل لإلزام الأحزاب السياسية عبر تعديل القانون

---

[1] أوعبو ليلى، " النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية في المغرب: قراءة سوسيولوجية في مسارات المنتخبات المحليات "،الرباط: منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 2020،ص. 142.

[2] بلمقدم مصطفى،" البرلمان المغربي والوظيفة الرقابية في العصر الرقمي: آليات وآفاق التحديث." وجدة،مكتبة المعرفة،2022، ص. 105.

[3] Franceschet, Susan; Krook, Mona Lena; and Piscopo, Jennifer M., *The Impact of Gender Quotas*, New York: Oxford University Press, 2012, p. 74.

[4] القانون التنظيمي رقم 44.14، يحدد شروط وكيفيات ممارسة المواطنين لحقهم الدستوري في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.108 في غشت 2016، والمعدل والمتمم بالقانون التنظيمي رقم 70.21.

[5] القانون التنظيمي رقم 64.14، يحدد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع تنفيذاً لأحكام الفصل 14 من الدستور المغربي.

[6] المنوني عبد اللطيف،" المؤسسات السياسية والقانون الدستوري المغربي " ، مرجع سابق، ص. 182.

[7] الغالي فاطمة ، "المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب: من الكوتا إلى التمكين الرقمي" ،مرجع سابق، ص. 58.

[8] السعيدي أحمد، " الديمقراطية التشاركية وآليات التمكين الرقمي في التشريع المغربي المعاصر .الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2024،ص. 201.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التنظيمي للأحزاب 29.11[1] ،بوضع كوتا رقمية تضمن تمثيلية النساء في مراكز الإدارة التكنولوجية والهيئات التقريرية الافتراضية للتنظيمات، فضلاً عن رصد اعتمادات مالية محددة من الدعم العمومي الممنوح للأحزاب لتكوين وتأهيل الأطر النسائية في مجال الذكاء الاصطناعي والمواطنة الرقمية[2] .

إن توفير الحماية القانونية الرقمية الزجرية، جنباً إلى جنب مع تسهيل المساطر التشاركية، سيعيد صياغة أدوار المرأة في هندسة التدبير العمومي بالمملكة؛ إذ ستتحول من مجرد مستهلك أو مستفيد سلبي من السياسات العمومية إلى فاعل شريك ومبادر، يمتلك القدرة القانونية والتقنية الكاملة على اقتراح التشريعات وتعديل المخططات التنموية المحلية[3] . وبذلك تكتمل حلقة التحول الديمقراطي الرقمي بالمغرب، ويصبح فضاءً عمومياً حراً وعقلانياً يضمن الكرامة السياسية للمرأة ويحمي حركيتها الفكرية من كل أشكال المحاصرة أو الوصاية التقليدية[4] .

خاتمة:

تأسيساً على ما سبق، يتبين أن تحليل جدلية العلاقة بين النهضة التكنولوجية المعاصرة والبنى السياسية والتشريعية الناظمة للمشاركة المواطنة بالمغرب يطرح رهان التمكين الرقمي للمرأة كبنية تفاعلية تجاوزت مجرد الاتصال العابر لتسهم في إنتاج مواطنة رقمية تخترق خطوط الهيمنة وتتفاعل مع استحقاقات التنمية والمشاركة، وهو ما يتسق مع فرضيات البحث التي ربطت بين فاعلية الحضور النسوي وتجاوز الإكراهات التقليدية عبر الفضاء الرقمي. وفي المقابل، أثبتت التحليلات صحة الفرضية الثانية المرتبطة بالعراقيل البنيوية والتقنية، حيث يعاني الانتقال الرقمي للمرأة من فوارق جندرية ومجالية وعنف إلكتروني وتعقيدات مسطرية تحد من أثره الفاعل.

وعليه، ولمعالجة هذه الإشكالات وتأكيداً لنتائج فرضيات الدراسة، بات لزاماً اعتماد خطة مستقبلية شاملة تحول المرأة من مستخدمة عادية إلى فاعلة مؤهلة معرفياً ومحمية قانونياً، وتتجسد نتائج هذه الفرضيات التطبيقية والتوصيات المؤسساتية في ما يلي:

- مأسسة برامج التأهيل الرقمي التخصصي :إطلاق برامج تدريبية مستدامة لفائدة البرلمانيات والمنتخبات تركز على التدقيق والرقابة المالية الرقمية وقراءة الميزانيات وتحليل المعطيات، استناداً إلى خلاصات التقارير الرسمية (مثل مؤشرات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ANRT حول ضرورة رفع مؤشرات الثقافة الرقمية للنساء.(
- المراجعة التقنية للقوانين التنظيمية للعرائض :تعديل القوانين التنظيمية (44.14 و64.14) لتيسير شروط قبول العرائض عبر البوابة الرقمية للمشاركات المواطنة، مستفيدة من الدروس المقارنة لتجارب الديمقراطية التشاركية الرقمية الناجحة مثل منصة Decidimببرشلونة في تدبير آلاف المقترحات التفاعلية.

[1] القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011(، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 5990، بتاريخ 29 ذي القعدة 1432 (27 أكتوبر 2011)، ص. 5201

[2] الحيداوي حسن، " الأحزاب السياسية والديمقراطية الرقمية في المغرب: تحديات الانتقال ومقاومة التغيير" الرباط: منشورات مجلة الحقوق، 2021،ص. 134.

[3] بوز محمد، " الحريات الرقمية بالمغرب: دراسة في القانون السيبيراني والسياسات العمومية" الرباط: دار القلم،2019ص. 115.

[4] لمالكي محمد، " التحولات السياسية وبناء الفضاء العام في المغرب المعاصر"، الرباط: دار الأمان، 2018ص. 165.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- إقرار مبدأ التوقيع والتصويت الرقمي المعتمد :مراجعة القوانين التنظيمية للجماعات الترابية (111.14، 112.14، 113.14) لإدماج التوقيع الإلكتروني الذكي للعرائض المحلية، لدمج النساء في المناطق الهشة والنائية في صناعة القرار التنموي، بما يتقاطع مع متطلبات تقليص الفجوة الرقمية المجالية والجندرية التي ترصدها تقارير الاستخدام الأسري والفردي للANRT.
- فرض الكوتا التكنولوجية في المنظومة الحزبية :تعديل القانون التنظيمي للأحزاب السياسية (29.11) لإلزام التنظيمات بوضع كوتا رقمية تضمن تمثيلية النساء في مراكز الإدارة التكنولوجية والهيئات التقريرية الافتراضية مع رصد اعتمادات مالية للتكوين.
- تطوير الترسانة القانونية الزجرية ضد العنف الرقمي :تحيين المقتضيات الحمائية (كالقانون 103.13) لتشمل آليات تقنية متطورة وجهازاً قضائياً وأمنياً تخصصياً لتطويق أشكال العنف الرقمي المستحدث كالتهديد والتشهير، ضماناً لسلامة وحركية المرأة في الفضاء الافتراضي.

وبذلك يتأكد أن دمج البعد الرقمي وتجاوز العوائق التشريعية والمجالية يشكلان معاً حجر الزاوية لتمكين المرأة المغربية من الانتقال من الهامش إلى قلب الفاعلية السياسية والتنموية المستدامة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب العربية

- أشركي عبد الكبير، "الديمقراطية التشاركية بالمغرب: إكراهات النص وتحديات الواقع الترابي"، طنجة: منشورات صدى التضامن، 2019.
- بلمقدم مصطفى، "البرلمان المغربي والوظيفة الرقابية في العصر الرقمي: آليات وآفاق التحديث"، وجدة: مكتبة المعرفة، 2022.
- بوجيدة عبد السلام، "الحماية الجنائية للمرأة في الفضاء الرقمي: دراسة تحليلية على ضوء القانون 103.13 والتشريع المقارن"، فاس: مطبعة الصندي، 2020.
- بورديو بيير، "الهيمنة الذكورية"، ترجمة: أحمد حسان، القاهرة: دار ميريت للنشر، الطبعة الأولى، 2007.
- بوز محمد، "الحريات الرقمية بالمغرب: دراسة في القانون السيبيراني والسياسات العمومية"، الرباط: دار القلم، 2019.
- جسوس محمد، "طبيعة وتحديات التغير الاجتماعي في المغرب المعاصر"، الرباط: منشورات زاوية، الطبعة الأولى، 2012.
- الحيداوي حسن، "الأحزاب السياسية والديمقراطية الرقمية في المغرب: تحديات الانتقال ومقاومة التغيير"، الرباط: منشورات مجلة الحقوق، 2021.
- دوركايم إيميل، "في تقسيم العمل الاجتماعي"، ترجمة: حافظ الجمالي، بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، الطبعة الثانية، 2011.
- السبيتي خالد، "النظام القانوني للعرائض والملتمسات الرقمية بالمغرب: دراسة في الهندسة الدستورية والإدارية"، الدار البيضاء: دار الآفاق المغربية، 2022.
- السعيدي أحمد، "الديمقراطية التشاركية وآليات التمكين الرقمي في التشريع المغربي المعاصر"، الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، 2024.
- شرف الدين فهمية، "النسوية الرقمية: الفضاء السيبيراني والحركات الاحتجاجية النسائية الجديدة"، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2021.
- عبد الله العروي، "مفهوم الدولة"، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة، 2014.
- العطري عبد الرحيم، "سوسيولوجيا النخبة السياسية المغربية: آليات الإنتاج والاتصال"، سلا: دفاتر السوسيولوجيا، الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس، 2011.
- غرامشي أنطونيو، "كراسات السجن: دفاتر السجن والمثقف العضوي"، ترجمة: علي الجباوي، دمشق: دار كنعان، الطبعة الأولى، 2018.
- كاستيلز مانويل، "شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت"، ترجمة: عمرو خير خيري، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2014.
- لمالكي محمد، "التحولات السياسية وبناء الفضاء العام في المغرب المعاصر"، الرباط: دار الأمان، 2018.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- ماكس فيبر، "الاقتصاد والمجتمع: السيادة والبيروقراطية"، ترجمة: محمد التركي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2015.
- المصدق رقية، "متاهات التمكين السياسي للمرأة في المغرب"، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2011.
- المرنيسي فاطمة، "هل أنتم محصنون ضد الحريم؟ الحريم السياسي والنساء"، الدار البيضاء: نشر الفنك، الطبعة الثالثة، 2010.
- المنوني عبد اللطيف، "المؤسسات السياسية والقانون الدستوري المغربي"، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، 2017.
- أوعبو ليلى، "النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية في المغرب: قراءة سوسيولوجية في مسارات المنتخبات المحليات"، الرباط: منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، 2020.
- هابيرماس يورغن، "التحول البنيوي للفضاء العمومي"، ترجمة: أنطوان سيف، بيروت: المكتبة الشرقية، الطبعة الأولى، 2012.
- الوديع صلاح، "المواطنة الرقمية والمجتمع المدني في المغرب: قراءات في الوظيفة الدستورية الجديدة"، الرباط: مطبعة المعارف، 2021.

ثانياً: المقالات والدراسات والمجلات

- أيت زاي نادية، "المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية: التحديات والفرص الرقمية"، بيروت: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، 2019.
- تملوكتان عبد اللطيف، "المشاركة السياسية للمرأة المغربية في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية"، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، 2019.
- الخطابي جهان، "مفهوم وتطور المشاركة السياسية للمرأة المغربية"، مجلة أطلنتس الدولية، المجلد 3، العدد 16، 2023.
- خورشيد سراب جبار، "دور المرأة المغربية في المشاركة السياسية (المعوقات والمعالجات): دراسة تاريخية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، 2019.
- عاشور سعاد، "نظام الكوتا أو المحاصصة للتمكين السياسي للمرأة"، مجلة العلوم السياسية، العدد 53، 2017.
- الغالي فاطمة، "المرأة والمشاركة السياسية بالمغرب: من الكوتا إلى التمكين الرقمي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد الخامس، العدد 14، 2021.
- كولفرني محمد، "المشاركة السياسية للمرأة بالمغرب: الدلالة الاتفاقية والاحتجاجية"، الجمعية العربية للعلوم السياسية، 2013.
- المسعودي أمينة، "المرأة ومراكز القرار السياسي في المغرب: قراءة في حصيلة اقتراع 8 سبتمبر 2021"، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، عدد 32، 2022.
- مهداوي محمد صالح، "المشاركة السياسية للمرأة المغربية وتمكينها من صناعة القرار السياسي"، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، العدد 36، 2021.
- الناصري مريم، "المواطنة الرقمية وحقوق المرأة في شمال إفريقيا: العوائق السوسيو–ثقافية والسياسية"، المجلة العربية لعلوم السياسة، بيروت، العدد 49، 2021.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- زينب فيلالي صدوق،"دور التواصل الرقمي في تعزيز المشاركة المواطنة ،المنصة المغربية أشارك نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،سنة 2025 ، المجلد 9، العدد 8 ، ص33 .

ثالثاً: القوانين والتقارير الرسمية

- القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.19 بتاريخ 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018)، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 6655، بتاريخ 22 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018 .
- القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 24 من ذي القعدة 1432 (22 أكتوبر 2011)، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد 5990، بتاريخ 29 ذي القعدة 1432 (27 أكتوبر 2011 .
- القانون التنظيمي رقم 44.14، يحدد شروط وكيفيات ممارسة المواطنين لحقهم الدستوري في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.108 في غشت 2016، والمعدل والمتمم بالقانون التنظيمي رقم 70.21.
- القانون التنظيمي رقم 64.14، يحدد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع تنفيذاً لأحكام الفصل 14 من الدستور المغربي.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير سنوي: "النهوض بالمساواة بين الجنسين في الحقل السياسي والاقتصادي بالمغرب: المكتسبات والتحديات"، الرباط، المطبعة الرسمية، 2022.
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب)، "التقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب: الحريات والحقوق الرقمية كرافعة للتمكين"، الرباط، 2022.
- المندوبية السامية للتخطيط (المغرب)، "تقرير وطني حول مؤشرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الفئات الاجتماعية وفجوة النوع الرقمية"، الرباط، 2023.
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات(ANRT) ، المسح السنوي "تجهيزات واستعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الأسر والأفراد"، مرصد سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سنة 2024،ص 9 الموقع الرسمي للوكالة : https://www.anrt.ma/ar/observatoires/enquete-annuelle-marche-des-tic](https://www.anrt.ma/ar/observatoires/enquete-annuelle-marche-des-tic.
- وزارة الداخلية (المملكة المغربية)، "تقرير نتائج الاستحقاقات الانتخابية لـ 8 سبتمبر 2021"، مديرية الانتخابات، منشورات وزارة الداخلية، الرباط، 2021.
- وزارة الداخلية (المملكة المغربية)، "تقرير حول انتخابات أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات وأعضاء مجالس الجهات، اقتراع 8 سبتمبر 2021"، الرباط، مديرية الانتخابات.

رابعا :المراجع باللغة الأجنبية:

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Ouvrages Étrangers
- Chadwick, Andrew, *The Hybrid Media System: Politics and Power*, New York: Oxford University Press, 2nd edition, 2017.
- Franceschet, Susan; Krook, Mona Lena; and Piscopo, Jennifer M., *The Impact of Gender Quotas*, New York: Oxford University Press, 2012.
- Hendricks, John Allen and Schill, Dan, *The Media and the 2018 Midterm Elections: Digital Political Communication in the Classroom and Beyond*, New York: Routledge, 2019.
- Mendes, Kaitlynn; Ringrose, Jessica; and Keller, Jessalynn, *Digital Feminist Activism: Girls and Women Fight Back Against Rape Culture*, New York: Oxford University Press, 2019.
- Monterde, Arnau; Calleja-López, Antonio; Aguilera, Miguel; Pastore, Stefanía; & Numancia, Pablo. (2018–2021). Decidim Barcelona: Participatory Democracy, Open Government, and Municipal Action Plan Reports. Directorate of Participation and Democratic Innovation, Ajuntament de Barcelona

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/